



رأي

## دور العامل التاريخي في تنمية منطقة صنهاجة سراير

د. أحمد الشعرة

أستاذ باحث (شعبة الجغرافيا) بكلية الآداب والعلوم الانسانية- تطوان

### تقديم:

لا بد من التأكيد على أن الدور المحوري الذي يلعبه العامل التاريخي، على مستوى وضع ورسم الخطوط العامة لجميع السياسات المرتبطة بمجال جغرافي معين، سواء كان جهة أو دولة أو مجموعة من الدول. فالتاريخ يساهم بشكل مباشر في صنع السياسة الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، بل وحتى السياسية للوحدات الترابية السالفة الذكر.

ولا بد من التذكير أيضا أن منطقة صنهاجة سراير تنتمي إلى وحدتين ترابيتين متجانستين ومتكاملتين نسبيا. فابن خلدون يقحمها ضمن ما سماه بالريف الكبير، الممتد من طنجة غربا إلى الحدود المغربية الجزائرية شرقا. في حين أن أغلب الباحثين خاصة المغاربة جغرافيين كانوا أو مؤرخين، يعتبرونها منطقة



تقع بالريف الأوسط، تشرف على مجموع تراجها أعلى قمة بسلسلة جبال الريف وهي قمة جبل تدغين.

لقد عانت هذه المنطقة من التهميش والنسيان خلال فترتين تاريخيتين أساسيتين من تاريخ المغرب، هاتان الفترتان هما فترة الحماية الإسبانية وفترة استقلال المغرب وما جاء بعده. ولقد كان لهذا التهميش والنسيان تأثيرا كبيرا ومباشرا على مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بهذه المنطقة.

## 1. فترة الحماية الإسبانية: مرحلة تاريخية عمقت التهميش والتخلف بالمنطقة

لقد كانت إسبانيا دولة استعمارية ضعيفة ومتخلفة، بالمقارنة مع الدول الاستعمارية الأوروبية الأخرى مثل فرنسا وبريطانيا العظمى. فإسبانيا ألحت على هاتين الأخيرتين من أجل الحصول على الجزء الشمالي من المغرب من أجل استعمارها، بعد أن فقدت آخر مستعمراتها بكل من الفلبين وكوبا نهاية القرن التاسع عشر (19).

### 1.1- دولة فقيرة تستعمر مجالا أفقر

إن إسبانيا كما أسلفنا الذكر كانت أضعف وأفقر الدول الاستعمارية الأوروبية. فاققتصادها كان يركز على مدخراتها من الفضة والذهب التي غنمتها من احتلالها لدول أمريكا الجنوبية، ولم تكن تتوفر على بنىات اقتصادية صلبة مثل فرنسا وبريطانيا العظمى، فالفلاحة والصناعة ركائز الاقتصاد الاستعماري خلال تلك الفترة، كانتا تعتمدان على تقنيات وأساليب بدائية ضعيفة المردودية.

أما بالنسبة لمنطقة صنهاجة، فإن هذه الوحدة الترابية من شمال المغرب كانت عبارة عن مجال جبلي، في مجمله يعتمد بالأساس على النشاط الفلاحي التقليدي الذي يهدف إلى الاكتفاء الذاتي للسكان المحلية.



كما أن سكان المنطقة أبلوا البلاء الكبير لصد ومنع دخول الجيش الإسباني لترابها، حتى أن إسبانيا لم تتمكن من السيطرة على أجزاء هذه المنطقة، إلا بعد خمسة عشر (15) سنة من التوقيع على وثيقة الحماية أي في سنة 1927.

فهذه العوامل مجتمعة جعلت من أمر التفكير في قضايا التنمية وتطوير وتنوع سبل عيش سكان المنطقة من الأمور شبه المستحيلة، كما أن إسبانيا احتلت واستعمرت ليس من أجل تنمية المنطقة وتحسين عيش سكانها، بل العكس تماما حيث جاءت من أجل استغلال خيرات المنطقة من جهة واستغلال ساكنتها من جهة ثانية.

لقد سبق وتكلمنا عن الفقر الاقتصادي لمنطقة صنهاجة، لكن هذا الأمر لا يمنع من استحضار الثروات الغابوية المهمة التي تتوفر عليها، حيث قام المسؤولون الإسبان بتدميرها بشكل شبه كلي وتصديرها إلى إسبانيا، ونذكر على سبيل المثال أشجار الأرز ذات الجودة العالية، وكذلك الأشجار المثمرة خاصة الجوز الذي يستخدم خشبه في الصناعة الخشبية الراقية. بالإضافة إلى أشجار اللوز الذي اشتهرت به المنطقة، حيث يعتبر من أجود الأصناف ليس على مستوى المغرب فحسب، ولكن كذلك على مستوى بلدان حوض المتوسط.

أما الاستغلال البشري فنقصد به الدفع بشبان المنطقة إلى الهجرة نحو إسبانيا، للدفاع عن النظام الفرنسي ضد الجمهوريين خلال الحرب الأهلية الإسبانية 1936-1939، ومن خلال هذا العمل "الإجرامي" فقدت المنطقة نسبة مهمة من شبابها، دفاعا عن أرض غريبة لا تربطهم بها أي صلة.

## 2.1- التدخل الإسباني بمنطقة صنهاجة: تدخل عسكري وغياب شبه كلي للتدخل التنموي

كان لابد لإسبانيا أن تعترف بأنها أخطأت الحساب حينما فكرت في استعمار شمال المغرب، خاصة مناطق الجبلية التي تعرف ظلما "ببلاد السيبة"، ولم يكن من خيار لإسبانيا غير الخيار العسكري للدفاع عن وجودها بهذه المناطق:



"هدف إسبانيا بالمغرب هو استتباب السلم والأمن بمنطقته الشمالية بأقل تكلفة مادية وبشرية ممكنة"<sup>1</sup>.

فبالإضافة إلى مصطلح "بلاد السبية"، لابد من إضافة مصطلح ثان له دلالة عميقة عن نوعية البعد التنموي بمنطقة صنهاجة، وهو مصطلح "المغرب غير النافع" الذي يدل على كون منطقة صنهاجة خاصة وشمال المغرب عامة، مجالات فقيرة لا تتوفر على إمكانيات وموارد مهمة للاستغلال وإن كان هذا الأمر غير صحيح كلياً.

ولقد صرح الجنرال فرانسيسكو كوميز Francisco GOMEZ مقيم عام إسباني سابق بشمال المغرب بما يلي: "لا نعلم هل يدرك مسؤولونا بأن تدخلنا في القضية المغربية كلفنا استثماراً بقيمة 5.629.000.000 بسيطة وموت 21000 عسكري ما بين 1909 و 1931..."<sup>2</sup>.

فمن خلال هذه المعلومات والأرقام، يمكن التأكيد على أن إسبانيا الضعيفة عسكرياً والفقيرة اقتصادياً، قد أخطأت الحساب عندما فكرت في الربح فقط ولم تفكر في الخسارة كذلك.

ومن بين القرائن التي تؤكد هذا المسعى نستحضر نموذجاً من ميزانية إسبانيا بشمال المغرب خلال فترة الحماية، فالميزانية العامة التي خصصتها إسبانيا لشمال المغرب ما بين 1930-1928، كانت تهدف بالأساس إلى الدفاع عن الوجود العسكري الإسباني بالمنطقة أكثر منه إلى النهوض الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بها. ولا أدل على هذا الأمر من كون 92.5% من مجموع هذه الميزانية خصص للقطاع العسكري والأمني والإداري، مقابل 7.5% فقط خصصت للشؤون الاقتصادية والمدنية.

## 2. مرحلة الاستقلال: مرحلة طبعها الصراع حول السلطة

مباشرة بعد استقلال المغرب سنة 1956، كانت الوضعية العامة بالمغرب ضبابية يغلب عليها طابع الصراع بين الفرقاء السياسيين والعسكريين والوطنيين (الحركة الوطنية أو جيش التحرير). هذه



الوضعية العصبية من تاريخ المغرب جعلت مختلف الفرقاء يتجاهلون الهدف الأسمى من إنشاء الدولة الوطنية المغربية الحديثة، ويفكرون في طرق تقسيم السلطة بين مختلف مكونات هؤلاء الفرقاء.

فالهدف من تكوين دولة مغربية قوية: دولة الحق والمؤسسات وحقوق الإنسان، هو توفير الشروط الضرورية للعيش الكريم للإنسان المغربي، السكن اللائق، صحة عمومية ناجعة، تعليم عمومي يخدم مصالح الوطن ويركز على قضايا التنمية، بالإضافة إلى توفير البنيات التحتية الأساسية لهذا المشروع الوطني الضخم. وقد عبر المغفور له محمد الخامس بصريح العبارة عن هذا الهدف بقوله: "لقد حان الوقت للانتقال من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر"، والجهاد الأكبر الذي يعنيه هو وضع الحجر الأساس لدولة وطنية حديثة: دولة المؤسسات.

لكن الصراع بين المؤسسة الملكية والمؤسسة الحزبية (حزب الاستقلال) و(حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية). بالإضافة إلى الحركة الوطنية وجيش التحرير جعل هذا الهدف بعيدا ومستحيلا عن التحقيق، وكانت النتيجة لهذا الصراع إقبار البعد التنموي في السياسات العامة التي نهجتها الدولة بعد الاستقلال.

لقد استفادت المناطق التابعة للمغرب النافع وتركزت المناطق الفقيرة المعروفة سابقا ببلاد السبيبة عرضة للتهميش والتفجير والنسيان، ومن بين هذه المناطق نجد منطقة صنهاجة سراير.

### 3. مرحلة السبعينات والثمانينات: خدمة المؤسسات الاستعمارية وتهميش

#### العالم القروي

خلال هذه الفترة الزمنية من تاريخ المغرب، ظلت الحيطه والحذر السمتان الرئيستان المتحكمتان في رسم نوع من العلاقات التي تربط مختلف المؤسسات السالفة الذكر، مع إعطاء الأولوية للنفوذ القوي للسلطة الملكية التي ظلت تدافع بشتى الوسائل عن نفسها، مقابل مطالب الإصلاح والديمقراطية



والملكية الدستورية التي ظلت تتادي وتطالب بها المؤسسات الأخرى. وقد نتج عن هذا السياق تركيز السلطة واتخاذ القرارات الأحادية البعد من طرف المؤسسة الملكية.

وكل هذه العوامل ساهمت بشكل قوي ومباشر في إحباط كل المحاولات، التي كانت تهدف إلى بناء دولة حديثة تركز على المؤسسات وحقوق الإنسان، حتى تتمكن هذه الأخيرة من جعل الإنسان المغربي هو الهدف الأسمى لكل المخططات والسياسات التنموية التي تعتمدها الدولة المغربية.

ومن نتائج هذه الصراعات كذلك غياب الحوار والتعاضد بين الفرقاء، التركيز في السياسة الاقتصادية للبلد على إعطاء الأولوية للمؤسسات الاقتصادية والمالية التابعة للبلدان الاستعمارية السابقة خاصة المؤسسات الفرنسية. كما أن الوحدات الترابية التي استفادت سابقا من السياسة الاقتصادية الاستعمارية، هي نفسها التي ظلت المحور الرئيس للاقتصاد الوطني خلال فترة الاستقلال وبعدها.

وفي هذا السياق، لا بد من التذكير بأن أكبر خطأ ارتكبه الدولة المغربية إلى حدود الساعة، هو التهميش والإقصاء المتعمدين للمجالات القروية المغربية التي ظلت بعيدة كل البعد عن المخططات التنموية، ولابد من التذكير كذلك بأن هذا الإقصاء وهذا التهميش، أدى بالبلد إلى دفع فاتورة باهضة الثمن لا زالت آثارها جلية وواضحة إلى اليوم، ففي الوقت الذي تتحدث فيه الدول الأوروبية عن تمدين أريافها فإن العكس هو الذي حصل بالمغرب، حيث أدت السياسات التنموية المتعاقبة إلى تريف المدن المغربية. فغياب المدارس بالقرى وغياب المستشفيات وغياب الماء الصالح للشرب وغياب الكهرباء، وغياب الطرق والمسالك ووسائل النقل... كل هذه العوامل أدت إلى هجرة قروية كبيرة ساهمت في "اغتيال" الهوية الريفية من جهة، كما ساهمت في تدمير الهوية الحضرية للمدن المغربية من جهة أخرى.



#### 4. مرحلة ما بعد التسعينات: بين الاستمرارية والأمل في أفق جديد

ربما أدركت السلطة الملكية خلال تسعينات القرن الماضي، أنه من مصلحتها ومصلحة الوطن تقاسم السلط وإشراك مختلف الفعاليات السياسية والنقابية والجموعية، في تدبير الشأن العام على مستوى القرية والمدينة والجهة...

ومن خلال هذا الإدراك، نلمس التأخير الكبير والفرص الكثيرة التي ضيعها المغرب لبناء دولة حديثة قائمة على المؤسسات، ولا بد من التأكيد كذلك على أن هذا التأخير قد ترك جروحا عميقة في وحدات ترابية غير ناعمة تنتمي للعالم القروي ونخص من بينها منطقة صنهاجة سراير، بالإضافة إلى أن إنسان هذه الوحدات قد أحس ولا زال بالغبن والتهميش عكس إنسان مناطق أخرى من المغرب النافع.

ومن مظاهر هذا الغبن والتهميش، الظهور الأول للهجرة السرية عبر القوارب نحو الضفة الشمالية للمتوسط، ولا بد من التأكيد في هذا السياق بأن أول زبناء هذا النشاط الجديد ينتمون إلى قبائل صنهاجة سراير. بعد ذلك سمعنا بانخراط خيرة شباب المغرب غير النافع في المنظمات السلفية الجهادية الإسلامية: القاعدة بالمغرب الإسلامي وداعش...

ولم تقم لا الدولة ولا الأحزاب ولا النقابات ولا المجتمع المدني ولا النخب المثقفة، بالبحث عن العوامل والأسباب المسؤولة عن كره الوطن وعدائه، والبحث عن الحلول الناجعة والموضوعية لجعل الإنسان المغربي يحب وطنه ويدافع عنه ويثق به. حتى المبادرات التي قامت بها الدولة والحكومات المتعاقبة، لم تكن كافية لتصحيح الوضع من جهة كما شابتها أخطاء ونواقص من جهة ثانية.

وسنقوم بالتركيز على نموذجين من هذه المبادرات لتوضيح مدى محدودية مساهمتها في تصحيح أخطاء الماضي.



فالنموذج الأول يرتبط بالنقسيم الجهوي حسب دستور 1996 الذي أدمج منطقة صنهاجة سراير ضمن جهة تازة- الحسيمة- تاونات. ولقد تحدثنا في السابق عن كون المنطقة منطقة جبلية وعرة التضاريس لا تتوفر على موارد متنوعة قادرة على مساعدتها على الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي... والانتشار السريع والكبير لزراعة القنب الهندي(الكيف) لخير دليل على ذلك.

ولكن إذا تفحصنا بنوع من الجدية والموضوعية القدرات الاقتصادية وموارد هذه الجهة، فسوف نتأكد من ضعفها وقلة قدرتها على النهوض الاقتصادي والاجتماعي للسكان، ومن ثم ستكون النتيجة: جهة فقيرة+ منطقة فقيرة+ فقر فقير.

أما انضمام إقليم الحسيمة الذي تنتمي إليه منطقة صنهاجة سراير، إلى جهة طنجة- تطوان- الحسيمة حسب التقسيم الأخير 2015 في إطار الجهوية الموسعة، فإنه في نظرنا ستركس نفس الوضعية: وضعية اللاتوازن ووضعية الإجحاف، لأن الجهود سوف تتركز على عاصمة الجهة طنجة كما هو حاصل حالياً، وسيبقى باقي التراب التابع للجهة عرضة للتهميش وإقصاء.

أما النموذج الثاني فيتعلق بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية: فمن حيث المضمون نجد بأن هذه المبادرة التي نادى بها صاحب الجلالة، اعتبرت كمنهج عمل قصد التقليل من الفوارق الاقتصادية بين المجالات الترابية الحضرية والقروية، والتركيز على هذه المبادرة يعتبر في حد ذاته اعتراف ضمنى بوجود هذه الفوارق، ليس بين الوحدات الترابية فحسب ولكن بين المغربي والمغربي نفسه.

في حين نجد أنه على مستوى الشكل، فإن هذه العملية شابتها مجموعة من النقائص ساهمت في الحد الكبير من بلوغ قصدها وهدفها. فتدبير هذه العملية غلب عليها الطابع الإداري ومن ثم الطابع المزاجي، في حين غاب عنها الطابع العقلاني والموضوعي بشكل شبه كلي، الأمر الذي حد من تأثيرها على مستوى تحسين مستوى سكان المجالات الهامشية الفقيرة.



## خاتمة:

إن هذا المقال عبارة عن أفكار شخصية عامة أردت سردها في سياق تاريخي موجز، لكن كان له الأثر الكبير على مستوى ظهور الاختلالات المجالية والاقتصادية والاجتماعية، بمجموع التراب الوطني بصفة عامة وبالريف وصنهاجة بصفة خاصة.

فهذه الاختلالات تحتاج إلى تصحيح وتقويم عميقين، في حين نلاحظ بأن المبادرات التي تقوم بها الدولة والحكومة لا زال يغلب عليها الطابع الشكلي العام، وأن هذا النوع من المبادرات لن يكون قادرا على تصحيح أوضاع اقتصادية واجتماعية جد متأزمة.

إن مسألة التنمية هي مسألة عامة تهتم كل مغربي غيور على هذا الوطن، ولتحقيق تنمية إنسانية شاملة، لا بد من التشاور ولابد من الحوار ولابد من إشراك جميع الفعاليات، قصد صياغة نموذج تنموي مغربي صرف، قادر على رفع تحدي الإكراهات الموضوعية والانفعالية.

## الهوامش:

<sup>1</sup>. BER GES M, (1982), « Le Maroc espagnol de 1926 à 1940 thèse de 3° cycle, Univ .d'Aix – Marseille I, p.13.

<sup>2</sup>. نفس المصدر، ص: 67.